دور القوائم المالية المرحلية في تحديد الدين الضريبي
دراسة تطبيقية في مصرف كوردستان الدولي للتنمية والاستثمار / اربيل

م.م. بارزان علي خضر خوشناو / كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة صلاح الدين

المستخلص

يتناول هذا البحث إعداد القوائم المالية المرحلية للشرك ات المساهمة المدرجة في سوق الأوراق المالية في العراق وأثرها على ترشيد القرارات الاستثمارية في هذه السوق ، حيث تم دراسة دور القوائم المالية المرحلية في توفير معلومات محاسبية دقيقة وسريعة تعكس الوضع المالي الحقيقي لهذه الشركات ، وهذا يمكن المستثمرين من التنبؤ بصافي الربح بعد الضريبة وتحديد دين الضريبة من جهة وأيضا إمكانية توفير السيولة النقدية من قبل منظمة الأعمال لتسديد دين الضريبة التي سيترتب عليها في كل مرحلة من مراحل إعداد القوائم المالية المرحلية ومن ثم حساب الضريبة السنوي ة وبالتالي العائد على أسهم هذه الشركات من جهة أخرى ، فعملية إعداد القوائم المالية المرحلية تزيد الثقة في هذه القوائم ,فهي أداة للتأكد من قيام الشركة بالإفصاح الكافي للمستخدمين . وبهدف اختبار فرضيات البحث تم الاعتماد على تعديل القوائم المالية المرحلية المعدة من قبل مصرف كوردستان الدولي للتنمية والاستثمار .

The role of interim financial statements in determining of religion the tax applied study in Bank Kurdistan for Development and Investment / Erbil

Abstract

This research preparing interim financial statements of the joint stock companies listed on the stock marketing Iraq and its impact oration align vestment decisions in this market ,where they were studying the role of interim financial statements in the provision of accounting information accurate and fast reflect the financial situation of the rialto these companies, and this enables investors to predict net profit after tax and determine the tax debtor the one hand and also the possibility of saving cash by the organization works to pay the tax debt, which would resulting every stage of the preparation of interim financial statements and then-tax an upland therefore the return on the shares of these companies. The process of preparing interim financial statements increase confidence in these lists, it is tootle make sure that the company discloses efficient for users. In order to test their search hypotheses has been the adoption of the amend mentor the interim financial statements prepared by the Kurdistan International Bank for Investment and Development.

المقدمة

تعد مخرجات النظام المحاسبي من المصادر الرئيسة للحصول على المعلومات التي تعتمدها الجهات المستخدمة لها في عملية اتخاذ القرارات الرشيدة في مختلف منظمات الأعمال ،وعليه فان مخرجات نظام المعلومات المحاسبي تمثل القوائم المالية التي يتم إعدادها وفق المباد ئ المحاسبية المتعارف عليها من أجل توثيق واتساق تلك المخرجات، وقد أكد مجلس معايير المحاسبية المالية FASB أن القوائم ذات الغرض العام تتمحور في أربعة قوائم رئيسة وهي قائمة الدخل وقائمة المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغيرات في حقوق الملكية ،وبـسبب التزايد في طلب المعلومات المحاسبية ازدادت العناية بإعداد القوائم المالية وعلى فترات زمنية تقل عن السنة المالية فضلاً عن إصدار القوائم المالية السنوية من جهة ومن جهة أخرى التأكد مما تتضمنه تلك القوائم من المعلومات المحاسبية ذات خاصية ملائمة وموثوق بها وعلى فترات دورية متقاربة مفيدة لكل من المستخدمين الداخليين من أصحاب المصلحة في منظمة الأعمال والإدارة فيها والجهات الخارجية من جهات حكومية وغيرها بهدف تقييم أداء المنظمات وتخفيض درجة عدم التأكد عند التبوء بأربـاحها المتوقعة والمدفوعات الضريبية، فضلا عن أن إعداد ومراجعة القوائم المالية المرحلية في الشركات المساهمة من الممكن إن يعزز من كفاءة منظمة الأعمال في شتى المجالات .

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على مفهوم القوائم المالية المرحلية وأهميتها وطرق إعدادها ، وأيضا الفائدة المتأتية من تحديد الدين الضريبي فيما تـوفره تلك القوائم من معلومات محاسبية التي يمكن الإدارة والمستخدمين في تحديد الدين الضريبي ،لذا فقد تناول البحث مفهوم القوائم المالية المرحلية في المبحث الأول والمبحث الثاني مفهوم الضريبة وطرائق تحديد الوعاء الضريبي وتحاسبها .فيما يتناول المبحث الثالث الجانب التطبيقي لها .

مشكلة البحث :

تعد القوائم المالية السنوية المصدر الأساسي لتزويد الإدارة العليا للمنظمة بالبيانات والمعلومات المحاسبية اللازمة لأداء وظائفها المختلفة ،وتأتي سنوية القوائم المالية تماشيا مع مبدأ السنوية في المحاسبة على اعتبار إن السنة الماليـة فترة كافية لتغطية المتغيرات الموسمية التي تمر بها المنظمة،إلا أن واقع بيئة الأعمال الحديثة وما رافقها من زيادة في حدة المنافسة وتطور أساليب العمل والإنتاج، افرز الحاجة الملحة إلى طلب المعلومات المحاسبية عن فترات زمنية تقل عن سنة مالية كان تكون شهرية أو ربع سنوية أو نصف سنوية ،أي إعداد قوائم مالية مرحلية للإفصاح عن الوضع المالي للمنظمة وبالتوقيت الزمني المناسب الذي يلبي احتياجات مستخدمي القوائم المالية كافة لما للقوائم المالية المرحلية من دور

في تقييم أداء تلك المنظمات وتحديد الالتزامات المالية المستحقة عليها ومنها الدين الضريبي الواجب عليها تسديده . ويمكن أن نحدد مشكلة البحث عن طريق طرح السؤال الآتي :-

هل يمكن للمعلومات المحاسبية السنوية أن تلبي حاجة مستخدمي القوائم المالية في تحديد الالتزامات المالية المستحقة لهم ومنها الدين الضريبي الواجب على تلك الجهات تسديده ؟

هدف البحث :

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية :-

١ -تحديد مفهوم وأهداف القوائم المالية المرحلية ،مع تسلط الضوء على أهم الطرائق التي يتناول إعدادها .

٢ -تسليط الضوء على واقع إعداد القوائم المالية المرحلية في الشركات المساهمة في البيئة المحلية.

٣ -كيفية الاستفادة من القوائم المالية المرحلية في الشركات المساهمة في تحديد الدين الضريبي .

فرضية البحث :

يستند البحث على فرضية أساسية مفادها :-

إن وجود المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب وبالكمية المطلوبة يتيح لمستخدمي تلك المعلومات من الجهات الداخلية والخ ارجية لمنظمة الأعمال اتخاذ قرارات رشيدة ومنها تحديد الوعاء الضريبي ، وعلية فان القوائم المالية المرحلية يمكنها أن توفر معلومات محاسبية ملائمة من شأنها إن تساهم في اتخاذ القرارات الرشيدة وتقويم أداء منظمات الأعمال بشكل أكثر كفاءة وتحديد الدين الضريبي لكل فـترة مرحلية لتوفير التغذية العكسية لمتخذي القرارات.

أهمية البحث :

تتمثل أهمية البحث في جانبين أساسيين ،إذ يمثل الجانب الأول المدخل المفاهيمي والحاجة إلى إبراز القوائم المالية المرحلية في الشركات المساهمة والمداخل المتعددة في إعدادها وما تقدمه تلك القوائم من معلومات مفيدة وملائمة لمستخدميها ،أما الثاني فيخصص للجانب التطبيقي الذي يهدف إلى صياغة إطار يتم عن طريقه حساب مبلغ الضريبة المرحلية ومن ثم مقدار الدين الضريبي في تحديد الوعاء الضريبي للشركات المساهمة .

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للقوائم المالية المرحلية

أولا / مفهوم القوائم المالية المرحلية

إن الهدف الأساسي لمخرجات النظام المحاسبي في منظمة الأعمال توفير المعلومات المفيدة لأغراض اتخاذ القرارات الرشيدة إلى جانب كونها سلسلة زمنية تربط السابق مع الحالي . أي يجب إن تكون البيانات والمعلومات التي تستخدمه ا الجهات المستفيدة معاصرة وحديثة والتي ستساهم بدورها في بناء تنبؤات ومن ثم اتخاذ قرارات رشيدة ، لذ يجب التركيز وبشكل أساسي على التوقيت باعتبارها العنصر الأساسي في عملية اتخاذ القرارات في الوقت المناسب، وعليه يمثل التوقيت خاصية مهمة في نشر القوائم المالية ، لذا يجب سرعة إعداد و تلخيص وتجميع المعلومات والبيانات المالية بقدر الإمكان لضمان إتاحة معلومات حديثة لمستخدمي المعلومات المحاسبية (Richard , other ,2007 535:)،ويفترض هذا أيضا في عرض القوائم المالية لفترات متقاربة ومتتابعة لكي يتم كشف التغيرات التي تحصل في الوضع المالي لمنظمة الأعمال والتي قد تؤثر بدورها على مستخدمي المعلومات المحاسبية في إعداد التنبؤات والقرارات . فهي تزود متخذي القرارات بالمعلومات فور الانتهاء من إعدادها حتى لا تفقد قيمتها وحتى تبقى مفيدة وملائمة لاتخاذ القرارات في الوقت المناسب (kieso ,Weygandt,warfield ,2003: 63).

وبالتالي ظهرت الحاجة إلى توفير المعلومات على شكل دوري والتي أدت بدوره ا إلى ظهور فكرة إصدار القوائم المالية معتمداً في اعد ادها على فترات دورية قصيرة ربع أو نصف سنوية، وفي عصر تكنولوجيا المعلومات بدأت تكثر المطالبات بشهرية إعداد المعلومات – وذلك إلى جانب الدورة المالية السنوية التقليدية(حلوة ، ٢٠٠٩ : ٧٣).

إن إعداد القوائم المالية المرحلية يساهم في توفر المعلومات المحاسبية وبشكل دوري عن فترات زمنية تقل عن سنة مالية بهدف تزويد مستخدمي تلك المعلومات في الوقت المناسب وبصورة مست مرة وعلى مدار السنة المالية وبذلك تمكن مستخدمي من تقييم منظمات الأعمال التي تأخذ على عاتقها في إعداد القوائم المالية المرحلية إلى جانب إعدادها القوائم المالية التقليدية السنوية وبصفة مستمرة ، وكان ذلك مقبولا بفرضية الدورية المحاسبية التي فتحت الباب أمام تخصيص و توزيع الإيرادات والمصروفات على فترات مالية وإجراء المقابلة بينهما للوقوف على سلامة أداء منظمات الأعمال عن توفيرها للمعلومات المحاسبية والتي يتطلب عدم إمكانية الانتظار إلى ما لا نهاية لمعرفة نتائج أعمال المنظمة وعلية يتم تقسيم حياة المشروع إلى عدة فترات متساوية.هذا وقد ظهرت الحاجة إلى إعداد القوائم المالية المرحلية نظرا لما تحتويه تلك القوائم من معلومات ملائمة وبدرجة مقبولة من الموثوقية أثبتت جدارتها وفائدتها في عملية اتخاذ القرارات ،وهي إن كانت غير مدققة أحيانا كما يرى البعض ،إلا إن أخطاء

القياس المحاسبي المحصور ضمن فترة قصيرة في إعدادها تكون ضئيلة ويكون تأثيرها محدوداً في عملية اتخاذ القرارات أو في التغير من اتجاهاتها(حلوة ،٢٠٠٥ : ١٥٢) .

وتتصف تلك الفترات المالية بطابع التكرار والانتظام والدورية . وهناك علاقة طردية بين طول الفترة وإمكانية الحصول على معلومات دقيقة وعلاقة عكسية بين طول الفترة وأهمية المعلومات في اتخاذ القرارات ،لذا تسعى منظمات الأعمال جاهدة على توفير المعلومات التي تتمتع بالدقة والموضوعية والتفصيل والسرعة والتكلفة في فترات قصيرة نسبيا ،نصف سنوية أو فصلية أو حتى شهرية (النقيب ، ٢٠٠٤ : ٢٠٠) .

وعلية أصبحت القوائم المالية المرحلية مصدرا من مصادر الحصول على المعلومات المحاسبية الملائمة لمتخذي القرارات إلى جانب القوائم المالية التقليدية وبهدف التعرف على نتيجة النشاط المالي لمنظمة الأعمال وبشكل دوري بدلا من الانتظار حتى نهاية السنة المالية وا لحصول على المعلومات من القوائم المالية التقليدية التي يتم إعدادها سنويا (تركي ،١٩٩٥ : ٥٠) .

وقد عرفت القوائم المالية المرحلية على إنها مجموعة القوائم أو القوائم المالية التي يتم إعدادها عن مدة زمنية تقل عن سنة مالية وقد تكون المدة ثلاثة أشهر (قوائم ربع سنوية) أو ستة أشهر (قوائم مالية نصف سنوية)(علي و شحاتة ، ٢٠٠٣ ،٢٧٠).

وقد قدمت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) تعريفا للقوائم المالية المرحلية في المعيار المحاسبي رقم (٣٤) على إنها قوائم مالية تحتوي إما على مجموعة كاملة أو مختصرة من المعلومات المالية لمدة زمنية اقل من سنة مالية لمنظمة أعمال بعد أن ترك المعيار المحاسبي أمر تحديد عدد مرات تقديمها إلى متطلبات القوانين والتشريعات الخاصة بكل دولة. (IASC , IAS NO .34 .2006 .4)

ويرى الباحث إن إعداد التقارير المالية أما إن تكون على شكل مجمو عة كاملة من القوائم الرئيسة التي تعد كوسيلة للإفصاح عن المعلومات عن فترة معينة يتم إعدادها وبشكل مناظر للقوائم المالية السنوية وفقا لنفس المبادئ المحاسبية المطبقة عند إعداد ونشر القوائم المالية السنوية بغرض تحقيق الاتساق بين القوائم المالية المرحلية والقوائم المالية المنشورة ، وإما إن تكون مجموعة مختصرة من القوائم التي تمثل قائمة الدخل والمركز المالي وقائمة التدفق ات النقدية وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وعلى اختلاف الفترات الزمنية من شهرية وربع سنوية ونصف سنوية على وفق متطلبات الطلب على المعلومات ونظام المعلومات المحاسبية لمنظمة الأعمال ، ومن ناحية أخرى إن توفير تلك المعلومات على فترات متقاربة يساعد مستخدميها على تخفيض درجة عدم التأكد عند تنبؤهم بالأرباح المتوقعة فضلاً عن اتخاذهم قرارات ما تخص جانب الاستثمار والإئتمان اعتماداً على تلك المعلومات.

ثانيا :أهداف القوائم المالية المرحلية : -

إن أهداف القوائم المالية المرحلية تتمحور فيما يلي :-

١ - ترشيد القرارات المتخذة من قبل المستثمرين الحاليين والمرتقبين وذلك عن طريق توفير المعلومات المحاسبية الملائمة في الوقت المناسب وعلى مدار السنة المالية وذلك على أساس مرح لي .(Beams ,2006 :453) .

٢ - تقييم الموقف المالي وبشكل دوري ومستمر وفي فترات زمنية مناسبة لأداء منظمة الأعمال وذلك فيما يتعلق بالوضع المالي والتغيرات الحاصلة لتلك الفترة .

٣ - تزويد مستخدمي المعلومات المحاسبية بمعلومات نوعية تساعدهم على فهم قدرة المنظمة على توليد التدفقات النقدية المستقبلية وتحقيق المكاسب لمنظمة الأعمال .

٤ - تساعد المعلومات والبيانات الواردة في القوائم المرحلية على مد المستثمرين والدائنين وغيرهم بنظرات عميقة في عدة جوانب كالتقلبات الموسمية وعدم الانتظام والتغيرات في ألأنماط والاتجاهات لكل من سلوك توليد الدخل والنقد (حماد ،٢٠٠٦ : ٦٥٩).

وعليه فان المزايا التي يمكن تحقيقها عن طريق القوائم المرحلية قد ترافقها بعض القيود الناجمة عن فترة التقرير القصيرة من شأنها أن تجعل تأثير الأخطاء في التقييم والتخصيص كبيرة ، فمثلا يعد التخصيص السليم لمصروفات التشغيل السنوي أمرا على جانب كبير من الأهمية ، وأيضا من جانب تحميل فترة مؤقتة واحدة بمصاريف التشغيل قد يستفاد منها في جميع الفترات الربع سنوية كما في مصاريف الإعلان والصيانة و المعدات ،وإذا نظرنا إلى أسعار الضرائب التصاعدية المعتمدة لبعض جوانب تحديد الدخل أو بعض الأنظمة الضريبية التي تأخذ من الدخل ال سنوي وعائها فان تحديد مصروفات ضريبة الدخل التي تخص فترات مؤقتة سوف يكون صعبا وبالتالي سوف لا يتم تحديد مبلغ دين الضريبة الذي يخص فترة مؤقتة ، ولكن بالمقابل في حالة قانون ضريبة الدخل العراقي ١١٣ لسنة ١٩٨٢ وتعديلاته فان نسبة الضريبة المفروضة على الشركات المساهمة هي نسبة ثابتة والتي تم تحديدها قانونيا بنسبة ١٥% فان مشكلة تحديد الدين الضريبي لهذه الفئة من الدخل السنوي الناجم عن أرباح منظمات الأعمال المساهمة قد يكون تأثيرها محدوداً.

إلا أن الأهمية تتمثل في إنتاج معلومات تخص الجانب الضريبي والمتمثلة في تحديد الوعاء الضريبي التي هي بحد ذاتها مشكلة بين السلطة المالية والإدار ية من جهة ومن جهة أخرى بين الإدارة ومستخدمي المعلومات المحاسبية من المستثمرين والدائنين في تحديد مصروف الضريبة وأيضا الوصول

إلى تحديد صافي الدخل بعد الضريبة أي ما يحصل عليه المستثمر وبشكل صافي بعد تحديد دين الضريبة وبشكل مخصص لكل مرحلة وبالتالي حساب الضريبة للمرحلة التالية لإعداد القوائم المرحلية وتأثيرها على مستوى إنتاج الدخل باعتبا ر أن الضريبة تطرح من صافي الدخل المحاسبي بعد أن يتم تحويلها إلى دخل ضريبي .

ثالثا: مداخل إعداد القوائم المالية المرحلية

هنالك عدد من المداخل التي تناولت إعداد القوائم المالية المرحلية نذكر منها الآتي:

١ - مدخل الاستقلال :

يعد استقلال المدة الم رحلية عن السنة المالية على افتراض أن كل مدة مالية مرحلية تعد مدة مالية مستقلة بذاتها كما لو كانت سنة مالية ، وعلى هذا الأساس فأن نتائج العمليات المرحلية يتم تحديدها بلقباع الأسس والقواعد نفسها المتبعة في القوائم المالية السنوية سواء فيما يتعلق بتطبيق مبدأ الاستحقاق أو الحيطة والحذر وتقدير المخصصات وغيرها من التقديرات المحاسبية ، لذا فانه وفقا لهذا المدخل يكون الهدف الأساسي من إعداد القوائم المالية المرحلية هو التعبير عن نتائج أعمال منظمة الأعمال ومركزها المالي في ضوء ما حدث فع لا ، وان طول المدة المالية يجب أن لا يؤثر على القياس المحاسبي لهذه الأحداث والتقرير عنها.(محمد وآخرون ، ٢٠٠٦ : ١١٩) .

٢ مدخل التكامل

وفقا لهذا المدخل تعد المدة المؤقتة جز ءاً مكملا للمدة المحاسبية السنوية ،لذلك يتم تقدير مصاريف التشغيل السنوية ثم توزيعها على مدد مؤقتة وذلك بالاعتماد على تقدير مستويات النشاط السنوي مثل حجم المبيعات وعليه فان نتائج المدد المؤقتة اللاحقة لابد من تسويتها حتى تعكس الأخطاء الخاصة بالتقدير ،أي في نهاية كل مدة مرحلية يتم الأخذ بما سوف يحدث على مدار السنة المالية الحالية كلها عند إجراء القيود الخاصة بالمستحقات والتقديرات والمؤجلات(حماد ،٢٠٠٦ : ٦٥٢)

٣ المدخل التوافقي

إن التطبيق الحالي يتجه نحو التوافق مابين المدخل المستقل والمدخل المتكامل فبعض العناصر من الإيرادات والمصروفات يكون الاعتراف بها في المدد المرحلية وذلك عند تحققها من دون أية محاولة لربطها بالإحداث المتوقع حدوثها خلال الزمن المتبقي من السنة المالية حتى إذا كان نشاط الوحدة الاقتصادية يتسم بالموسمية في حين أن عناصر أخرى من الإيرادات والمصروفات يتم ربطها بالأحداث المتوقع حدوثها خلال الزمن المتبقي من السنة المالية وذلك لغرض الاعتراف بها أو القياس وتصنيفها في

المدة المرحلية(ميرودلي،٢٠٠٧ :٦٥)،مثل تقدير مبلغ ضريبة الدخل للمدة المرحلية التي يتم تحديد المبلغ المستحق منها كل مدة مرحلية باستخدام معدل الضريبة السنوية المقدرة .

ويرى الباحث إن المدخل التوافقي يمثل خلي طاً بين المدخلين السابقين ربما يكون الأفضل في التعامل مع إعداد القوائم المالية المرحلية ،وليس هنالك مدخل متكامل من جميع الجوانب أو ا تجاه استقلالي بحت يمكن استخدامه من قبل منظمات الأعمال والذي يفي بالأغراض الخاصة والعامة للجهات الداخلية والخارجية ،إذ إن المدخل الاستقلالي يتعامل مع بعض المصاريف ويستخدم المدخل التكاملي في معالجة التكاليف للجزء الآخر ،لذا فان الإفصاح والإبلاغ المالي للمدخل التوافقي يكون أكثر واقعية ويفيد مستخدمي البيانات والمعلومات المحاسبية وخاصة في مجال تحديد ضريبة الدخل المستحقة لكل مرحلة وبالتالي الوصول إلى تحديد دين الضريبة السنوي ة لمنظمة الأعمال ومما يفيد في زيادة دقة المعلومات المفصح عنها في المدد المرحلية وتحديد صافي الربح بعد الضريبة .

رابعا : مكونات وشكل ومحتوى القوائم المالية المرحلية

حدد المعيار المحاسبي الدولي (٣٤) شكل ومحتوى القوائم المالية المرحلية وذلك بما ينسجم مع متطلبات عرض القوائم المالية السنوية الواردة في المعيار المحاسبي الدولي رقم (١) مع مراعاة حالة عدم تكرار المعلومات التي ترد في القوائم السنوية منعاً للازدواجية ،وبذلك فقد ركزت القوائم المالية المرحلية على الأنشطة والأحداث الجديدة التي تقع منذ تاريخ نشر أخر مجموعة قوائم مالية كاملة .

وتتألف المجموعة الكاملة للبيانات المالية المرحلية من القوائم الآتية :- (حماد ،٢٠٠٦ :٦٦٧)

١ - الميزانية العمومية المختصرة
٢ - قائمة الدخل المختصرة
٣ - قائمة التدفقات النقدية المختصرة
٤ - قائمة التغيرات في حقوق الملكية.
٥ - الإيضاحات وتتألف من ملخص بالسياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى .

ويرى الباحث إن الإفصاح كحد أدنى لمكونات القوائم المالية المرحلية تكون ملائمة وبما ينسجم مع متطلبات مبدأ الكلفة والمنفعة لإعداد البيانات و المعلومات المحاسبية وكذلك الإسهام في تأثيره على قرارات مستخدمي المعلومات من التوقع والتنبؤ وتخفيض درجة عدم التأكد في اتخاذ القرارات ، لذا فقد جاءت المعايير المحاسبية الدولية وبالشكل الذي ينسجم مع التوجهات الاقتصاد ية السائدة في هذه الدولة أو تلك، فنجد أن هناك معايير محاسبية أمريكية ،بريطانية ،سعودية ، ... الخ وعلى الرغم مما يمكن إن

نجده من أوجه الاختلاف بين تلك المعايير إلا أن القاسم المشترك بينها أنها تتفق من حيث المضمون مع ما ورد في معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC)،ولقد أورد المعيار الدولي رقم ٣٤ في إعداد قائمة الدخل نموذجية البنو د المتعلقة بالإيرادات والتي تتضمن العائد المتحقق خلال فترة الإعداد وكذلك كلفة البضاعة المباعة المرتبطة بالإيرادات أعلاه إلى جانب التكاليف أو المصاريف الأخرى التسويقية والإدارية وكذلك تتضمن مقدار الضريبة المتوقعة على أساس النتائج المتحققة من العلاقة بين ال فقرات الثلاث أعلاه . والآتي شكل يمثل قائمة دخل مرحلية نموذجية . (Beams, 2009:536)

قائمة دخل مرحلية نموذجية

الإيرادات	xxx	يحدد العائد المتحقق خلال فترة إعداد القائمة .
كلفة البضاعة	(xxx)	وهي عبارة عن كلفة البضاعة خلال فترة إعداد القائمة
		• إجمالي الربح المتحقق باستخدام كلفة البضاعة المباعة
		• السيولة المؤقتة على أساس المخزون يحدد تعويض كلفة البضاعة المباعة
		•استخدام مبدأ القيمة السوقية أو الكلفة أيهما اقل .
		•استخدام نظام التكاليف المعيارية في تنظيم حجم الإنتاج وتحديد الأسعار للقوائم المالية المرحلية .
–	(xxx)	التكاليف الأخرى المستحقة
	xxx	صافي الدخل قبل الضريبة
	(xxxx)	الضريبة على الدخل تكون على العائد المتوقع مع مراعاة الخسائر المتوقعة والديون المعدومة

إذ أن قائمة الدخل تعطي المعلومات عن تراكم الأنشطة خلال السنة الواحدة في الغالب لأغراض الإدارة الداخلية و المستثمرين ،وهذا يساعد إدارة الشركات في نشر المعلومات مما يمكن المستخدمين التعامل معها لاتخاذ القرارات في مختلف المجالات الاستثمارية بشكل أكثر دقة.

ويرى الباحث أن سبب اهتمام لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) بالفقرات التي يجب إدراجها في قائمة الدخل كما وردت في النموذج أعلاه يأتي انطلاقا من الأهداف الأساسية للقوائم المالية المرحلية هي بيان نتيجة نشاط المنظمة وما تحققه من نتائج أعمالها أكثر من السعي لإظهار المركز المالي .

المبحث الثاني : الضريبة وتحديد دينها

أولا: الضريبة وخصائصها :

١ –تعريف الضريبة: لقد تعددت تعريفات الضريبة لفظا لكنها في الغالب تنطوي على معنى واحد لها وعلى النحو الآتي :

أ – **الضريبة** بأنها اقتطاع نقدي جبري تجريه الدولة أو إحدى هيئاتها العامة على موارد الوحدات الاقتصادية المختلفة بقصد تغطية الأعباء العامة دون مقابل محدد وتوزع هذ هـ الأعباء بين الوحدات الاقتصادية وفقا لمقدرتها التكليفية (إسماعيل ، ٢٠٠٠ : ١٢).

ب –**الضريبة** هي فريضة مالية إلزامية تفرضها الدولة وفق قانون أو تشريع معين وتحصل من المكلفين دون مقابل مباشر لتتمكن الدولة من القيام بالخدمات العامة لتحقيق الأهداف التي تسعى إليها الدولة .(نور ،وآخرون ،٢٠٠٣ : ١٤).

يتضح مما سبق أن الضريبة عبارة عن اقتطاع نقدي جبري تفرضه الدولة أو إحدى هيئاتها العامة على موارد الوحدات الاقتصادية المختلفة بقصد تغطية الأعباء العامة من دون مقابل ، وتوزيع هذه الأعبلء بين الوحدات الاقتصادية وفقا لمقدرتها التكليفية، أي أن الدولة أو إحدى هيئاتها العامة تقتطع جزءاً من أموال المكلف.

٢ – **خصائص الضريبة:–**

تمتاز الضريبة بعدد من الخصائص نذكر منها الآتي:(العبادي ، ٢٠٠٢ : ١٤–١٦)

أ – إن الضريبة فريضة مالية تدفع نقداً .

ب – إن الضريبة تدفع جبراً وليس اختياراً وهذا يوضح مدى سلطة الدولة وسيادتها على مواطنيها،ولهذا أعدت الضريبة من الإيرادات السيادية للدولة.

ت – الضريبة تمكن الدولة من تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية.

ث – الضريبة تدفع بدون مقابل،فالضريبة يدفعها الفرد ولا ينتظر من الدولة المقابل،فا لأغنياء يدفعون ضرائب أكثر من الفقراء ويحصلون على خدمات اقل من الدولة.

ج – الضريبة تدفع بصفة نهائية وغير قابلة للرد بخلاف القرض العام إذ تلتزم الدولة برد قيمة القرض للأفراد عند استحقاقه.

ثانيا: تعريف الوعاء الضريبي والدخل الضريبي:

١ تعريف الوعاء الضريبي :

لقد وردت تعريفات عدة للوعاء الضريبي ،فالوعاء الضريبي هو المادة أو العنصر أو الشيء الذي تفرض عليه الضريبة، والوعاء قد يكون شخصا أو مالا كشخص المكلف أو رأسماله أو دخله أو السلع سواء أكان المستورد منها من الخارج أم المنتج في الداخل واختيار وعاء الضريبة يتمتع بأهمية بالغة في سياسة الدولة الضريبية إذ تتوقف عدالة الضريبة ووفرة حصيلتها على حسن اختيار وعائها (إسماعيل، ٢٠٠٠: ٦٢). وعلى هذا فالوعاء هو المنبع الذي تغترف منه الدولة مئونتها بواسطة الضرائب أو بعبارة أخرى ما يخضع للضريبة، وتحديد هذا الوعاء يقتضي مقدما أن نحدد ما إذا كانت الدولة تعتمد في تحصيل مئونتها المالية على ضريبة واحدة أو عدة ضرائب أو يكون وعاء ضرائبها الأشخاص أو الأموال أو نتوصل إلى هذه الضرائب بطريق مباشر أو غير مباشر لتمس دخل الفرد من بعض تصرفاته أم تفرضها على دخل الفرد أم رأسماله . وفي تعريف آخر بأنه العن صر أو الموضوع الذي يختاره المشرع ويفرض عليه الضريبة فقد يكون شخصا أو قد يكون مالا، كشخص الممول أو رأسماله أو دخله أو السلع سواء كانت المستوردة من الخارج أو المنتجة في الداخل. (علتم، ١٩٩٨: ٩٨).

وحدد الوعاء الضريبي وفقا لنص المادة الثانية من قانون ضريبة الدخ ل العراقي١١٣ لسنة ١٩٨٢ وتعديلاته ، بأنه الدخل الناتج عن احد المصادر الآتية: –

١ – أرباح الأعمال التجارية أو التي لها صبغة تجارية أو الصنائع والمهن بما فيها التعهدات والتعويض بسبب عدم الوفاء إذا لم يكن مقابل خسارة لحقت بالمكلف.

٢ – الفوائد والعمولة والقطع و الأرباح الناتجة عن احتراف المتاجرة بالأسهم والسندات.

٣ – بدلات إيجار الأراضي الزراعية.

الأرباح الناجمة عن نقل ملكية العقار أو نقل حق التصرف فيه ولو لمرة واحدة بأي وسيلة من وسائل نقل ملكية العقار أو كسب حق التصرف فيه أو نقله كالبيع والمقايضة والمصالحة والتنازل والهبة وإزالة الشيوع وتصفية الوقف والمساطحة، ويعامل المستأجر معاملة المالك عند إيجار العقار الذي دخل في تصرفه بعقد المساطحة [١].

---

[١] ألغيت الفقرة (٤) من المادة ٢ من قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ بموجب القرار رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٢، والخاصة بغرض الضريبة على معاملات نقل ملكية العقار.

٤ – الرواتب ورواتب التقاعد والمكافئات والأجور المقررة للعمل بمقدار معين لمدة محدودة والمخصصات والتخصيصات بما في ذلك المبالغ النقدية أو الم قدرة مما يخص المكلف مقابل خدماته كالسكن والطعام والإقامة مع ملاحظة ما جاء في الفقرة (٤) من المادة الحادية والستين من هذا القانون[٢].

٥ – كل مصدر آخر غير معفي بقانون وغير خاضع لأية ضريبة في العراق بشرط أن لا تكون حصة الربح على الرغم مما جاء في هذه المادة دخلا خاضعا للضريبة، إذ كانت أية شركة قد نزلت أو يحق لها تنزيل الضريبة منها بموجب المادة الخامسة عشرة من هذا القانون على أن تؤخذ الحصة الموزعة من الشركات ذات المسؤولية المحدودة غير المعفاة بموجب قانون تنمية وتنظيم الاستثمار الصناعي بوصفها أساسا لحساب تصاعد نسب الضريبة على المدخلات الأخرى.

مما تقدم يتضح أن المشرع الضريبي العراقي يفرض ضريبة الدخل على الدخل الصافي، بعد أن يقوم بخصم الإعفاءات والسماحات المنصوص عليها في قانون ضريبة الدخل وصولا إلى وعاء ضريبة الدخل بموجب المادة السابعة من قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ وتعديلاته.

٢– **تعريف الدخل الضريبي :** عرف الدخل الضريبي بأنه الدخل الصافي المتولد للمكلف من الإيرادات كافة سواء كانت تلك الإيرادات متعلقة بالعملية الإنتاجية التشغيلية أو كانت إيرادات دورية أو غير متكررة ليست لها علاقة بالأعمال الاعتيادية للمكلف، وتخصم ا لنفقات كافة من الإيرادات أعلاه، سواء كانت متعلقة بأعمال المكلف الاعتيادية أم لا وذلك في أثناء الفترة المالية وعلى ضوء القوانين والأنظمة والتعليمات الضريبية . ويمكن أن نستنتج من التعريف السابق العناصر الآتية:

أ –**الدخل الصافي:** أي الدخل الناتج للمكلف بعد طرح النفقات كافة من الإيرادات كافة.

ب –**المكلف:** أما أن يكون شخصا طبيعيا أو شخصا معنويا.

مقابلة الإيرادات بالمصروفات : مبدأ المقابلة هنا يخرج من القاعدة الأصلية في (مقابلة الإيرادات بالمصروفات المحاسبية) إذ أن المقابلة هنا شاملة لكل الإيرادات مع كل المصروفات وبذلك تنت هي إلى الربح الشامل .

أ – **الفترة المالية :** وفرض الفترة المالية مشابه تماما لفر ض الفترة المالية المحاسبية، إذ أنها تعني السنة الكاملة كأساس للمحاسبة الضريبية، والاستثناء في حالة أن تلك الفترة أقل من سنة كاملة.

---

[٢] تم حذف العبارة الآتية: (العاملون في الدوائر الحكومية وشركات القطاع المختلط والقطاع الاشتراكي) في الفقرة (٥) من المادة (٢) من قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ وذلك بموجب أمر سلطة الائتلاف المؤقتة المرقم ٤٩ لسنة ٢٠٠٤، على انه تم إخضاع رواتب موظفي الدولة لضريبة الدخل اعتبارا من ٢٠٠٤/٤/١.

ب **على ضوء قوانين الضرائب** : إذ أن الدخل الصافي الناتج للمكلف في أثناء الفترة المالية يجب أن يكون مستخرجا وفقا للقوانين والأنظمة والتعليمات الضريبية.(الكعبي، ٢٠٠٧: ٤٨).

ثالثا- واقعية منشئة الضريبية

تعد واقعة منشئيه الضريبة من الأمور المهمة التي تؤخذ بنظر الاعتبار من قبل الإدار ة الضريبية والمكلف والذي بدوره يحدد الوعاء الضريبي، إذ يحدد قانون الضريبة القواعد العامة لها،ويتم إصدار التعليمات المفسرة لها لأجل تطبيق الضريبة.

لقد تناول فقهاء المالية منشئة الضريبة من جوانب عدة ومنها المناسبة التي تتيح للدولة التدخل لإجبار المكلف على ال تنازل عن جزء من الوعاء الذي تم اختياره أساس لفرض الضريبة (الجنابي ،٢٠٠٧ : ١٤٤) ،وأيضا على إنه عبارة عن تحقيق الشروط العامة التي حددها القانون لاستحقاق الضريبة كوجود ربح صافي في ختام السنة المالية لمنظمات الأعمال بالنسبة لضريبة الدخل (الزبيدي ، ٢٠٠٧ : ١٠٥).

ومما تقدم يتضح بان واقعية منشئة الضريبة لا تخرج عن كونها العلاقة القانونية أو الشروط العامة بين الوعاء الضريبي وتطبيق قانون الضريبة لها والتي تنتج من جرائها استحداث الالتزام الضريبي في ذمة المكلف تجاه الخزينة العامة، لذا فان العمل الذي تنطوي على إجراءات من جانب قانون الضريبة والذي بدوره تحدد الالتزام بدين الضريبة من قبل المكلف . ومن ثم فإن دين الضريبة لا يتحقق بذ مة المكلف لمجرد صدور قانون ضريبي بل يتطلب الأمر أن يتحقق بالنسبة له الشرط الذي حدده قانون الضريبة ،وهو ما يتناوله المنشئية الضريبة والذي يتمثل بتحقق الدخل في نهاية السنة المالية فيما يخص ضريبة الدخل ، أو بعبارة أخرى إن دين الضريبة ينشأ بمجرد توافر الشروط التي نص عليها القانون ،وهي حصول المكلف على دخل صافي يزيد عن حد الإعفاءات المنصوص عليها في القانون الضريبي ووضع هذا الدخل تحت تصرف الإدارة الضريبية كي تملكها منه حتى ولم يقبض فعلا .

ومع ذلك فأن هناك من يرى أن مصدر الالتزام بدين الضريبة هو واقعية منشئيه الضريبة، أي إن الالتزام بدين الضريبة لا يتطلب سوى تحقيق واقعية منشئيه الضريبة ،أو إن دين الضريبة لا يحتاج إلى أعمال لتأكيد قانوني كالقرار الإداري لكي يصبح دينا يشغل ذمة المكلف ،بل إن تلك الأعمال قانونية لا تعد سو ى إدارة تنفيذية لدين الضريبة الذي ينشأ قبل صدورهـ ، ويستند أصحاب هذا الرأي إلى أن مصدر الالتزام بدين الضريبة هو القانون.(الزبيدى،١٠٧،٢٠٠٧).

وكما يظهر هنا رأي ثالث يرى أن الالتزام بالضريبة لا ينشأ بولادة واقعية المنشئية للضريبة وإنما باتخاذ موظفي الإدارة الضريبية الإجراءات اللازمة لتحديد دين الضريبة بعد ربط الضريبة واصد ار الإقرار

بها والذي بدوره يحدد المبلغ الواجب دفعه من قبل الممول (العلي، ٢٠١١ :١٦٤)، وعلية يقتصر دور الإقرار الضريبي الصادر من قبل الإدارة الضريبة على مجرد تحديد مقدار دين الضريبة وهو الدين موجود فعلا قانونيا قبل صدور الإقرار الضريبي وان الإدارة يتعين عليها فقط مقدار الضريبة الواجب دفعها من قبل المكلف في الإقرار حتى يصبح واجب الأداء (الزبيدي ،٢٠٠٧ :١٠٨) .

وعلى ضوء ذلك فان هناك علاقة بين تحديد دين الضريبة والالتزام بها، إذ أن واقعية منشئة الضريبة يقضي إلى انه يتم تحديد دين الضريبة بمجرد شمول المكلف بالمادة القانونية وفقاً لقانون الضريبة ،دون الانتظار لصدور القرار الإداري من قبل الإدارة الضريبة، إذ أن تقديم الإقرار الضريبي من قبل المكلف يتم على ضوئه تطبيق قا نون الضريبة والإجراءات المتعلقة بها والمتخذة من قبل الإدارة الضريبيةلتحديد مبلغ دين الضريبة على وفق السعر الضريبي وعليه إن جميع الإجراءات المتخذة من قبل الإدارة الضريبيةلا يقصد بها سوى تحديد مبلغ دين الضريبة الواجب التزام الممول بها.

رابعا: طرائق تحديد الوعاء الضريبي:

يحتل موضوع تحديد الوعاء الضريبي أهمية خاصة من حيث الحصيلة الضريبية وعدالة التوزيع ، ولهذا نجد أن الدول اهتمت بهذه الناحية فاتبعت طرائق مختلفة للتقدير، فمع تطور الأجهزة الضريبية ومع تقدم جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية تطورت الطرائق التي تصل بها الإدارة الضريبية إلى الوعاء الضريبي ، وهناك طريقتان لتقدير الدخل الخاضع للضريبة هما الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة.

١- **الطريقة المباشرة: وتتم هذه الطريقة بأسلوبين:-**

أ- **أسلوب التقدير الذاتي (الإداري):** بموجب هذه الطريقة يلتزم المكلف بتقديم إقرار للإدارة الضريبية إلى جانب الحسابات الختامية الموقعة من محاسب قانوني يتضمن معلومات تفصيلية عن نتيجة عمله أو نشاطه خلال الفترة المحاسبية فهو يتضمن معلومات عن دخل المكلف وعن نفقاته التي أنفقها في سبيل الحصول على هذا الدخل فضلا عن نفقاتهم الشخصية وغيرها من المعلومات الضرورية للوصول إلى صافي دخل المكلف الخاضع للضريبة وتقوم الإدارة الضريبة بفحص (تدقيق) هذه الإقرارات للتأكد من صحتها، ومن الجدير بالذكر أن العراق بدأ تطبيق هذا الأسلوب على شكل عينة على الشركات المحدودة عام ٢٠٠١.

ب- أسلوب التقدير الإداري (المباشر): وبموجب هذه الطريقة يتم تقدير المكلف عن طريق جمع المعلومات عن أنشطته المختلفة عن حجم أعماله مثلا أو حالة منشأته وطاقتها الإنتاجية، وعادة ترسل الإدارة الضريبية موظفيها إلى موقع العمل للوصول إلى الدخل الحقيقي له ويعاب على هذا الأسلوب انه يتدخل في شؤون المكلفين الخاصة فضلا عن انه يحتاج إلى عدد كبير من الموظفين ذوي الخبرة والكفاءة

العالية،وفي العراق يعمل بموجب هذا الأسلوب مثل ضريبة العقار السنوية إذ يتم تقديرها إداريا لدى لجان التقدير.(المحاميدي،٢٠٠١ :٤٧،-٤٩)

٢- الطريقة غير المباشرة: وتتم بأسلوبين، هما :

أ- أسلوب تقدير الدخل على أساس المظاهر الخارجية: وبموجب هذه الطريقة تعتمد الإدارة الضريبية في تقدير الدخل على بعض المظاهر مثل (عدد الخدم، وعدد النوافذ، والقيمة الايجارية لسكن المكلف) وفي الواقع أن اغلب النظم الضريبية ابتعدت عن تطبيق هذا الأسلوب في الوقت الحاضر.

ب- أسلوب التقدير الإداري غير المباشر (الجزافي): تلجأ الإدارة الضريبية إلى تطبيق هذا الأسلوب عادة عندما يمتنع المكلفون عن تقديم إقراراتهم الضريبية أو عند عدم وجود دفاتر محاسبية أمينة تبين القيمة الحقيقية لوعاء الضريبة، ويتم تحديد وعاء الضريبة بالاستناد إلى بعض القرائن والأدلة التي لها صلة بالمادة الخاضعة للضريبة والتقدير الجزافي أما أن يكون قانونيا، إذا حدد المشرع القرائن التي يعتمد عليها في التقدير، أو يكون أداريا إذا وضعت الإدارة الضريبية هذه القرائن . كما قد يتفق على تحديد هذه القرائن كلا من الإدارة الضريبية والمكلف ، وتسمى في هذه الحالة بالتقدير الجزافي ألاتفاقي . (السلطان، ٢٠٠٤ : ٤٠) .

المبحث الثالث : الجانب التطبيقي

أولاً :نبذة تعريفية عن المصرف(مصرف كوردستان الدولي للتنمية والاستثمار/ اربيل)

لغرض انجاز الجانب التطبيقي من البحث والوصول إلى النتائج المعتمدة منه تم الاعتماد على البيانات المالية لعينة البحث والمتمثلة بمصرف كردستان الدولي للتنمية والاستثمار ، وفيما يلي نبذة مختصرة عنها :-

١. نبذة تاريخية عن المصرف :

يعد مصرف كردستان من المصارف الرائدة في ال عراق عموما وفي إقليم كوردستان على وجه الخصوص،إذ حصل على إجازة ممارسة الصيرفة من البنك المركزي العراقي بموجب الإجازة المرقمة (٨٧٥) والمؤرخة في ٢٠٠٥/٥/٢٥ برأسمال قدره (٥٠) مليار دينار عراقي كشركة مساهمة خاصة،إذ باشرت الإدارة العامة وفرعها الرئيسي بأعمالها ف ي اربيل بتاريخ ١٦ / ٨ / ٢٠٠٥ من خلال فرعها الرئيسي في اربيل ،تبعه افتتاح فرعي بغداد و دهوك وبتاريخ ٢١ / ٤/ ٢٠٠٨ تم افتتاح فرع نموذجي متكامل هو فرع السليمانية ،وأصبح خلال هذه الفترة القصيرة من المصارف المتميزة في السوق العراقي والإقليمي والدولي وذلك عن طريق ملاحظة التطورات في مجال العلاقات الخارجية وازدياد عدد المراسلين الذين وافقوا على إقامة علاقات مص رفية مع مصرف كوردستان وذلك لما يقدمه من خدمات

مصرفية تفي بمتطلبات العمل المصرفي الدولي والعلاقات مع المصارف الخارجية المعروفة وذلك أسهم في تقديم شتى الخدمات المصرفية الخارجية ومنها الاعتمادات المستندية والتحويلات عن طريق تطبيق أنظمة متطورة لتقنية المعلومات ونظام السويت فضلا عن تقديم خدمة الحوالات السريعة المنفذة من خلال شبكة ويسترن يونين (Western Union) العالمية والتي منحت المصرف حق إصدار الحوالات الخارجية وهو تميز يتمتع به المصرف على باقي المصارف العاملة في العراق .

٢. أهداف وخطط المصرف :-

يهدف مصرف كردستان الدولي للاستثمار والتنمية أن يكون متميزا في كافة المجالات من حيث الخدمات المصرفية المتنوعة وان تكون هذه الخدمات بالنوعية والجودة المطلوبة من قبل الزبائن وبأقل فترة زمنية ممكنة مع المحافظة على كلف هذه الخدمات وفق رؤية واضحة لتلبية متطلبات القطاعات الاقتصادية المهمة . ومن أهم الأهداف التي يسعى المصرف إلى تحقيقها :-

١ -تحقيق التنمية في الإقليم والعراق وذلك عن طريق المساهمة الفاعلة في عملية البناء والتقدم وتوظيف كافة طاقاته وخبراته لخدمة الاقتصاد الوطني .

٢ -مواكبة التطور التكنولوجي في مجال الخدمات المصرفية كهدف استراتيجي ، مع المحافظة على جودة الأداء .

٣ -تشجيع المستثمرين المحليين والأجانب لتنفيذ المشاريع الإستراتيجية الكبيرة في الإقليم وخاصة في مجال الطاقة والبنية التحتية .

٤ -التوسع في مجال التحويلات المصرفية عن طريق ويسترن يونيون (Western Union)، وسيتم لاحقا إصدار بطاقات الائتمان .

٥ -دعم ذوي الدخل المحدود وإيجاد فرص عمل لهم .

ثانيا: القوائم المالية المرحلية لمصرف كوردستان

قام الباحث بإعادة إعداد القوائم المالية المرحلية التراكمية للسنتين ٢٠١٠ ،٢٠١١ وبما يتلائم وأهداف البحث المتمثلة بتحديد دين الضريبة المستحقة المرحلية ولكل فترة مرحلية يتم بموجبه تحديد الالتزام الضريبي على المصرف عينة البحث في كل مرحلة وبالتالي بيان نتائج الأعمال (صافي الدخل) بعد الضريبة مما يوفر معلومات مالية أكثر تفصيلاً لمجلس الإدارة والمستخدمين الآخرين لتحديد مجموعة من القرارات المترتبة على الضريبة منها مقدار الاحتياطيات الإلزامية والاختيارية وتحديد مكافئات مجلس الإدارة وتوزيعات الأرباح المتوقعة على المساهمين من جهة وكذلك بيان قدرة المصرف في توفير ا لسيولة النقدية لسداد الدين الضريبي الذي سيترتب على المصرف مستقبلاً.

يقوم مصرف كوردستان بإعداد القوائم المالية المرحلية على أساس ربع سنوي وبشكل متراكم كل ثلاثة أشهر ، وقد لوحظ أن هذه القوائم تنصب أساسا على كل من كشفي الأرباح والخسائر والميزانية العمومية ،وذلك على ضوء المتطلبات الواردة في النظ ام المحاسبي الموحد،ويرى الباحث أن المصرف وبعد الوصول إلى الفائض القابل للتوزيع (صافي الربح بعد الضريبة)يصار إلى توزيع هذا الفائض حسب الأوجه الآتية :-

١ -تخصيصات ضريبة الدخل وذلك على أساس نسبة ١٥% من الفائض القابل للتوزيع وهي النسبة المقررة في ضوء قانون ضريبة الدخل المرقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ وتعديلاته.

٢ +حتياطي التوسعات والاحتياطي الإلزامي وبحسب التعليمات النافذة فيما يتعلق بحساب الاحتياطيات.

ففي السنة المالية ٢٠١٠ كانت البيانات المحاسبية وكما هي مفصح عنها في القوائم المالية للمصرف عينة البحث كالأتي :-

جدول رقم (١)

كشف الأرباح والخسائر المرحلية للفترات (٣/٣١ ، ٦/٣٠ ، ٩/٣٠،١٢/٣١/٢٠١٠)

اسم الحساب (المبالغ بالملايين)	٢٠١٠ / ٣/ ٣١	٢٠١٠ / ٦/ ٣٠	٢٠١٠ / ٩/ ٣٠	٢٠١٠ / ١٢/ ٣١
إيراد النشاط الجاري	٠	٠	٣٧٨٧	٣٢٠
إيراد العمليات المصرفية	٣٧٧٨	٤٧٣٦	١٢٠٤٥	١٧٦٥١
إيراد الاستثمارات	٩	٢٢٢٨	٢٧٣٢	٨٦٣٢
مجموع الإيرادات	٣٧٨٧	٦٩٦٤	١٨٥٦٤	٢٦٦٠٣
مصروفات العمليات المصرفية	٤١	٢٣٧	٣٥٩	٧٣٧٥
المصروفات الإدارية	١٣٥٢	٢٤٢٤	٣٧٠٩	٥٠٦٤
الاندثار	٢٩٧.٧	٦١٢.٨	٩٥٥.٨	١٦٢٩
مجموع المصاريف النشاط الجاري	١٦٩٠.٧	٣٢٧٣.٨	٥٠٢٣.٨	١٤٠٦٨
فائض العمليات الجارية	٢٠٩٦,٣	٣٦٩٠,٢	١٣٥٤٠,٢	١٢٥٣٥
تضاف الإيرادات العرضية	٥٦	٣٦٥	٦٠٣	٢٩٦ (*)
تنزل المصروفات التحويلية	٥	١١٣	٥٣٨	٢٠٦٨
صافي الربح قبل الضريبة	٢١٤٧,٣	٣٩٤٢,٢	١٣٦٠٥,٢	١٠٧٦٣
مبلغ الضريبة	٣٢٢,٠٩٥	٥٩١,٣٣	٢٠٤٠,٧٨	١٦١٤,٤٥
صافي الدخل بعد الضريبة	١٨٢٥,٢٠٥	٣٣٥٠,٨٧	١١٥٦٤,٤٢	٩١٤٨,٥٥

(*) عن طريق مراجعتنا للمصرف عينة البحث تبين أن هناك خسارة متحققة في الفترة المنتهية في١٢/٣١ بمقدار (٣٠٧) مليون دينار .

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على سجلات المصرف

يتبنين من الجدول رقم (١) الخاص بكشف الأرباح والخسائر المرحلية للسنة المالية ٢٠١٠ ،أن الباحث قام باحتساب مبلغ الضريبة البالغ ١٥% من صافي الربح قبل الضريبة وذلك على أساس القوائم المالية المرحلية ،أي نسبة ١٥% من صافي الدخل (الفائض القابل للتوزيع) للفصل الأول (الفترة من

١/١ لغاية ٣/٣١) وهكذا بالنسبة للفصلين الثاني والثالث ،أما الفصل الرابع لنهاية السنة فيتم إعدادها مع القوائم المالية لنهاية السنة المالية وكما في ٣١ /١٢ /٢٠١٠.

وعليه فقد تم احتساب مبلغ الضريبة على وفق النسب المشار إليها وعلى أساس حاصل ضرب صافي الدخل قبل الضريبة في ١٥% كما هو متبع في حساب ضريبة الشركات المساهمة والمحدودة وبحسب قانون ضريبة الدخل ١١٣ لسنة ١٩٨٢ وتعديلاته ،وذلك للفصول الثلاثة الأولى من السنة المالية ٢٠١٠ ثم للفصل الرابع مع السنة المالية ككل .

ويوضح جدول رقم (١) إن احتساب صافي الدخل بعد الضريبة ك ان على أساس طرح مبلغ الضريبة الذي تم احتسابه من الفصول الثلاثة الأولى من السنة وبواقع (٣٢٢,٠٩٥ ،٥٩١,٣٣،٢٠٤٠,٧٨) مليون دينار على التوالي من صافي الدخل قبل الضريبة ، ومن ثم سيتم حساب مبلغ الضريبة ولكامل السنة المالية بعد إعداد كشف الأرباح والخسائر للسنة الم الية المعنية وبشكل تراكمي إي بعد إضافة المعلومات الخاصة بالفترات الثلاثة الأولى من السنة إلى المعلومات الخاصة الفترة النهائية للسنة من (٣٠ /٩ ولغاية ٣١ /١٢) من السنة ٢٠١٠ وصولاً إلى إعداد كشف تراكمي لكل السنة .

أما في السنة ٢٠١١ نلاحظ إن المصرف عينة الب حث قد حقق أرباح اً مرحلية من نشاطه الخدمي المصرفي وكما في الجدول رقم (٢) و هي مفصح عنها في القوائم المرحلية للفترات من (٣١ /٣ ، ٣٠ /٦ ،٣٠ /٩) وبالتالي إظهار النتائج النهائية وكما في ٣١ /١٢ /٢٠١١ .

جدول رقم (٢)

كشف الأرباح والخسائر المرحلية للفترات (٣/٣١ ،٦/٣٠ ،٣/٣٠،٩/١٢/٢٠١١)

اسم الحساب (مليون دينار)	٢٠١١/٠٣/٣١	٢٠١١/٠٦/٣٠	٢٠١١/٠٩/٣٠	٢٠١١/١٢/٣١
إيراد النشاط الجاري	٥١	١٠٩	٣٨	٢٤٠
إيراد العمليات المصرفية	٣٩٤٣	٦٠٢٧	٣٥٠٣٤	٥٠٤٩١
إيراد الاستثمارات	٧٠٥١	١٣٩٥٤	١٨٩	٥٥٥
مجموع الإيرادات	١١٠٤٥	٢٠٠٩٠	٣٥٢٦١	٥١٢٨٦
مصروفات العمليات المصرفية	٢	٤٤	١٥٤٣	١٦٨٢٠
المصروفات الإدارية	١٤٨٦	٢٨٧٥	٤٤٩٣	٦٣٢٢
الاندثار	٣٨٣,٧	٧٩٤,٦	١٣٤٥,٢	١٩٦٠
مجموع المصاريف النشاط الجاري	١٨٧١,٧	٣٧١٣,٦	٧٣٨١,٢	٢٥١٠٢
فائض العمليات الجارية	٩١٧٣,٣	١٦٣٧٦,٤	٢٧٨٧٩,٨	٢٦١٨٤

دات العرضية	٣٣	٣٢	٣٣	٢٢٥٠
وفات التحويلية	١١٢	١١٣	١٤٢	١٦٠
ح قبل الضريبة	٩٠٩٢,٣	١٦٢٩٥,٤	٢٧٧٧٠,٨	٢٨٢٧٤
ة	١٣٦٣,٨٤٥	٢٤٤٤,٣١	٤١٦٥,٦٢	٤٢٤١,١
ل بعد الضريبة	٧٧٢٨,٤٥٥	١٣٨٥١,٠٩	٢٣٦٠٥,١٨	٢٤٠٣٢,٩

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على سجلات المصرف وعن طريق مراجعتنا للمصرف

عينة البحث كانت هناك خسائر في إيراد النشاط الجاري حققه المصرف بمقدار (٧١) مليون دينار بين الفترة من ٦/٣٠ ولغاية ٩/٣٠ ،وأيضا خسائر متحققة للإيرادات العرضية من الفترة ٣/٣١ ولغاية ٣٠ /٦ من السنة ٢٠١١ .

وبإتباع نفس الصيغة التي تم اعتمادها في احتساب صافي مبلغ الضريبة للسنة ا لمالية ٢٠١٠ وحسب الجدول رقم (١)، يلاحظ أن مبلغ الضريبة الخاص بالسنة المالية ٢٠١١ وفي ضوء بيانات جدول رقم (٢) كانت كما يلي (**١٣٦٣,٨٤٥ ،٢٤٤٤,٣١ ،٤١٦٥,٦٢**) مليون دينار وللفصول الثلاثة الأول من السنة المالية ٢٠١١ وعلى التوالي .

إن الاندثارات المرحلية المحسوبة لكل مرحلة على أساس القسط الثابت للموجودات الثابتة وفقاً للنسب الظاهرة في الجدول رقم (٣)

جدول رقم (٣)

دليل نسب اندثار الموجودات الثابتة في المصرف عينة البحث

ت	الدليل المحاسبي	اسم الموجود	نسبة الاندثار
١	١١٢	المباني	%٥
٢	١١٣	الآلات والمعدات	%١٥
٣	١١٤	وسائط النقل	%٢٠
٤	١١٥	عدد وقوالب	%١٥
٥	١١٦	أثاث وأجهزة	%١٠
٧	١١٧	نفقات ايرادية مؤجلة	%١٠

ملاحظة/ فيما يخص النفقات الايرادية المؤجلة تطفأ وفقا للنسبة أعلاه.

ويتم تحميل كل فترة مرحلية بنسبة اندثاراتها والإطفاء الخاص بها، مع مراعاة حساب الاندثار للموجودات التي يتم اقتنائها حديثا أو أثناء السنة ،فضلا عن أخذ الفترة المالية المرحلية البالغ ة ثلاثة أشهر بنظر الاعتبار .

ولغرض إعداد الميزانية العامة للمصرف عينة البحث وفي ضوء التعديلات المقترحة من قبل الباحث فقد تم احتساب مبلغ الضريبة التراكمية من واقع قوائم الدخل المرحلية للسنة المالية ككل وإظهارها ضمن فقرة التخصيصات في الميزانية ،هذا إلى جانب احتساب القيمة الدفترية الصافية للموجودات الثابتة وذلك بعد طرح الاندثارات الخاصة بهذه الموجودات ،مع الأخذ بنظر الاعتبار إ ضافة صافي أرباح الفترة بعد الضريبة لكي تتحقق حالة التوازن في الميزانية .

والآتي الميزانية العمومية المرحلية والحسابات الختامية المرحلية المعدلة للمصرف عينة البحث للسنتين ٢٠١٠، ٢٠١١ .

جدول رقم (٤)

الميزانية العمومية المرحلية لمصرف كردستان كما هي في نهاية كل فصل ونهاية السنة المالية للسنة ٢٠١٠

اسم الحساب (مليون دينار)	٣/٣١	٦/ ٣٠	٩/٣٠	٣١ /١٢ / ٢٠١٠ مدققة
النقد في الصندوق ولدى المصارف	٢٨٦٧٢٢	٣٠١١٦٦	٣٥٤٣٨٨	٣٥٥٠٥٧
الائتمان النقدي	٠	٠	٦٧٢٨٣	٩٣٢١٧
الاستثمارات	٦٩٣٠٢	٦٦٩٢٢	٥٤٨٩	١٠٩٦٤
المدينون	١٠٩٥٧	١٧٢٢٩	١٥٨٦٠	٩٠٣٠
مجموع الموجودات المتداولة	٣٦٦٩٨١	٣٨٥٣١٧	٤٤٣٠٢٠	٤٦٨٢٦٨
الموجودات الثابتة	١٩٥٧١,٣	١٩٨٤١,٢	٢٠٣١٠,٢	٢٢١٩٥
إجمالي الموجودات	٣٨٦٥٥٢,٣	٤٠٥١٥٨,٢	٤٦٣٣٣٠,٢	٤٩٠٤٦٣
الحسابات الجارية والودائع	٢٠٤٠٥٠	٣٠٣٧١١	٣٥٨٢٤٣	٣٢٤٣١٥
الدائنون	٩٢٥١٢	١٤٦٩٩	٩٦٩٢	١٩٨٢١
التخصيصات	٧٨٩٦,٠٩٥	٩٥٥١,٣٣	١٣٢٠٣,٧٣	١٤٣٤٢
مجموع المطلوبات المتداولة	٣٠٤٤٥٨,٠٩٥	٣٢٧٩٦١,٣٣	٣٨١١٣٨,٧٣	٣٥٨٤٧٨
رأس المال المدفوع	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
الاحتياطيات	٣٠٢٦٩	٢٣٨٤٦	٢٣٨٤٦	٢٢٨٣٦,٤٥
صافي أرباح الفترة بعد الضريبة	١٨٢٥,٢٠٥	٣٣٥٠,٨٧	٨٣٤٥,٤٧	٩١٤٨,٥٥
إجمالي المطلوبات	٣٨٦٥٥٢,٣	٤٠٥١٥٨,٢	٤٦٣٣٣٠,٢	٤٩٠٤٦٣

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على سجلات المصرف

جدول رقم (٥)

الميزانية العمومية المرحلية لمصرف كردستان كما هي في نهاية كل فصل ونهاية السنة المالية للسنة ٢٠١١

اسم الحساب (مليون دينار)	٢٠١١/٠٣/٣١	٢٠١١/٠٦/٣٠	٢٠١١/٠٩/٣٠	٢٠١١/١٢/٣١

النقد في الصندوق ولدى المصارف	٣٥١٣٩٣	٥١٢٩٨٣	٣٦٩٤٧٥	٥٠٢٨٩٥
الائتمان النقدي	٨٩١١٢	٦٣٢٣٨	٨٠٣٠٨	٦١٨٩٧
الاستثمارات	٩٨٧٤	٥٥٥٥	٥٥١٣	٦٠٢٢
المدينون	٢٨٤٥	٤٢٧٧	١٢٣٢١	٤٤٧٩
مجموع الموجودات المتداولة	٤٥٣٢٢٤	٥٨٦٠٥٣	٤٦٧٦١٧	٥٧٥٢٩٣
الموجودات الثابتة	٢٢٠٧٤,٣	٢٢٤٥٤,٤	٢٤٨٩٥,٨	٢٥٣٠٨
إجمالي الموجودات	٤٧٥٢٩٨,٣	٦٠٨٥٠٧,٤	٤٩٢٥١٢,٨	٦٠٠٦٠١
الحسابات الجارية والودائع	٣٠٩٣٣١	٤١١٧٨٢	٣٠٨١٥٩	٣٤٧٦١١
الدائنون	١٠٥٢٠	٣٤١٠٢	١٠٢٥٥	٢٠٠٢٨
التخصيصات	١٣١٥٤,٨٤٥	١٥٨٣٨,٣١	١٧٥٥٩,٦٢	٣١١٨٦,١
مجموع المطلوبات المتداولة	٣٣٣٠٠٥,٨٤٥	٤٦١٧٢٢,٣١	٣٣٥٩٧٣,٦٢	٣٩٤٥٨٣
رأس المال المدفوع	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠
الاحتياطيات	٣٤٥٦٤	٣٢٩٣٤	٣٢٩٣٤	٢٧٧٤٤
صافي أرباح الفترة بعد الضريبة	٧٧٢٨,٤٥٥	١٣٨٥١,٠٩	٢٣٦٠٥,١٨	٢٤٠٣٢,٩
إجمالي المطلوبات	٤٧٥٢٩٨,٣	٦٠٨٥٠٧,٤	٤٩٢٥١٢,٨	٦٠٠٦٠١

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على سجلات المصرف

وهنا تكمن الاستفادة من حساب مبلغ الضريبة للسنة الم الية المعنية ،ومن ثم العمل على إظهار هذا المبلغ كمخصص لضريبة الدخل يظهر ضمن جانب المطلوبات في الميزا نية العمومية للمصرف .وعليه يتضح أن العمل وفق الصيغة المقترحة من قبل الباحث حول احتساب مبلغ الضريبة وبشكل تراكمي في ضوء المعلومات المتوفرة ضمن القوائم المالية المرحلية التي يعدها المصرف يمكن أن يوفر البيانات التي تخدم مصالح مختلف الأطراف المستفيدة من القوائم المالية سواءً أكانت أطراف خارجية أم داخلية على النحو الآتي :-

١ -يمكن لإدارة المصرف الاستفادة من آلية حساب مخصص الضريبة بحجز الأموال اللازمة لتسديد مبلغ ضريبة الدخل أولا بأول دون أن يشكل هذا المبلغ عبئاً قد يثقل كاهل المصرف خاصة في حالة كون المبالغ التي تحتسب من قبل الإدارة الضريبية كبيرة ولم تؤخذ بنظر الاعت بار من قبل إدارة المصرف .

٢ -كما يمكن لمستخدمي القوائم المالية من خارج المصرف الاستفادة من هذه الآلية في حساب مبلغ الضريبة التراكمي للوقوف على أداء المصرف ما إذا كانت نتائج أعمال المصرف ناجحة وتبعث

الطمأنينة في نفوس المستثمرين وأصحاب الودائع التي تشكل ودائعهم الجزء الأكبر من أموال المصرف .

٣- والى جانب ذلك فان العمل على إظهار مخصص الضريبة ضمن القوائم المالية المر حلية للمصرف من شانه أن يضيف شيئاً من الشفافية على هذه القوائم المالية وبالتالي سوف تنسجم هذه القوائم مع متطلبات الإفصاح الواجب الالتزام بها وكما هي واردة في المبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

إن حساب مبلغ الضريبة التراكمي وإظهاره كفقرة من فقرات القوائم المالية المرحلية يمكن أن يساهم في حل الإشكالات وما يرافق ذلك من عملية حساب ضريبة الدخل السنوي من نزاعات بين المصرف عينة البحث والإدارة الضريبية لما لهذا الإ جراء من أثر في إظهار حسن نية المصرف إزاء الالتزامات الواجب عليه الإيفاء بها تجاه الدولة .

المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

أولا : الاستنتاجات

١ – إن كمية المعلومات التي يجب الإفصاح عنها بالقوائم المالية المرحلية لا تصل إلى مستوى الإفصاح في القوائم المالية السنوية، أي إن المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية المرحلية أقل تفصيلاً من المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية السنوية.

٢– يقتضي اعتماد القوائم المالية المرحلية التضحية ببعض الدقة مقابل توفير المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب مثل حساب الاندثار للموجودات الثابتة التي تقتنى أثناء الفصل (المرحلة)..

٣ – لوحظ أن المصرف عينة البحث يقوم بإعداد قوائم مالية مرحلية ربع سنوية في ضوء المتطلبات الواردة بالمعيار المحاسبي الدولي (٣٤)، ولكي تكتمل الفائدة المرجوة من هذه القوائم يجب أن تتضمن مبالغ الضريبة الواجب احتسابها على الأرباح المتحققة للمصرف .

٤ – تعد القوائم المالية المرحلية من المهام الجديدة لإدارات منظمات الأعمال والتي ينبغي على إدارة المصرف إعدادها لكي توفر معلومات ملائمة ضمن توقيتات متقاربة لمستخدميها للإفادة منها للأغراض والاستخدامات المختلفة .

ثانيا : التوصيات

١ – استخدام هذه القوائم المالية في إضافة معلومة أخرى على المعلومات المفصح عنها وبحسب معايير إعداد القوائم المالية وهي حساب مبلغ ضريبة الدخل والوصول إلى صافي الربح بعد الضريبة والقابل للتوزيع

٢ -تكوين مخصصات ضريبية تخص كل مرحلة من مراحل إعداد القوائ م المالية المرحلية الفصلية أو نصف سنوية مما يحقق العدالة في توزيع مبلغ الضريبة على فصول السنة .

٣ -تمهيد إدارة المصرف في حساب أجزاء الضريبة ويمكن لها أن تدفع تلك الضريبة على شكل دفعات مقدمة من قبل منظمة الأعمال إلى الإدارة الضريبية خلال السنة المالية.

بناء خطط واتخاذ قرارات على أساس صافي الدخل والتي تعد التدفقات النقدية داخلة في المستقبل وإن نسبة الضريبة المرحلية تعد مصروفة في مرحلة مالية أخرى .

المصادر :

أولا : الوثائق والقوائم الرسمية

١ -القوائم المالية المرحلية للشركة المساهمة عينة البحث.

٢ -الاتحاد الدولي لل محاسبين ،المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق وتأكد أخلاقيات المهنة ،ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ،٢٠٠٦ .

٣ -(IASC) International Accounting standards committee لجنة المعايير المحاسبية الدولية .

ثانياَ : الكتب العربية

١ -إسماعيل، إسماعيل خليل ، المحاسبة الضريبية، الطبعة الأولى، دار الكتب والوثائق، بغداد، ٢٠٠٠ .

٢ -الكعبي ،جبار محمد علي ،التشريعات الضريبية في العراق ،الطبعة الثانية، دار السجاد للطباعة ،بغداد ،٢٠٠٨ .

٣ -تركي ،محمود إبراهيم عبد السلام ،تحليل القوائم المالية ،مطابع جامعة السعود ،١٩٩٥.

٤ -الجنابي، طاهر ،علم المالية العامة والتشريع المالي ، طبعة منقحة، العاتك لصناعة الكتب، القاهرة ،مصر ، ٢٠٠٧ .

٥ -حلوة ، رضوان حنان ، مدخل النظرية المحاسبية ، الإطار الفكري – التطبيقات العملية ، دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٥ .

٦ -حلوة ،رضوان حنان ، مدخل النظرية المحاسبية الإطار الفكري – التطبيقات العلمية ،دار ألوائل للنشر ، الطبعة الأولى ،٢٠٠٧.

٧ -حماد ،طارق عبدا لعال ، موسوعة المعايير المحاسبية (٥ تجزاء) ،دار الجامعة ،الإسكندرية ،مصر ،٢٠٠٦.

٨ -الزبيدي ،عبدا لباسط علي جاسم ،وعاء ضريبة الدخل في التشريع الضري بي – التباين الأنظمة الضريبية القائمة في الدول العربية ،دار الحامد للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن ،٢٠٠٧ .

٩ -السلطان، سلطان بن محمد علي ،المحاسبة الضريبية بين نظرية والتطبيق ، الإصدار الثالث، دار وائل للنشر ،الرياض ، ٢٠٠٤ .

١٠ – علتم ،باهر محمد ، اقتصاديات المالية العامة ، مطبعة مركز التعليم المفتوح (٢٧٨) بغداد ،١٩٩٨ .

١١ – العلي ،عادل فليح ،المالية العامة والقانون المالي والضريبي ،الطبعة الثانية ،إثراء للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن ،٢٠١١ .

١٢ – علي ،عبدالوهاب نضر ،شحاتة ،السيد ،دراسة متقدمة في المراجعة الحاسبات والتكنولوجيا المعلومات ،الدار الجامعي ،الإسكندرية ،مصر ،٢٠٠٣ .

١٣ – كراجة ،عبدا لحليم ،هيثم ألعبادي ،المحاسبة الضريبية ،الطبعة الثانية ،دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن ،٢٠٠٢ .

١٤ – المحاميدي ،موفق سمور على ،الطبعة الأولى ،دار الثقافة للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن ،٢٠٠١ .

١٥ – محمد ،محمد الفيوني ،وآخرون ،دراسة متقدمة في المراجعة ،مكتبة الجامعي الحديث ،الإسكندرية ،مصر ،٢٠٠٦ .

١٦ – النقيب ،كمال عبد العزيز ،نظرية المحاسبية ،دار وائل للنشر ،الطبعة الأولى ،٢٠٠٤.

١٧ – نور واخرون ، الضرائب ومحاسبتها ، الطبعة الأولى ،دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، ٢٠٠٣ .

ثالثا – الرسائل والاطاريح

١ -ميرودلي ، أميد محمد مهند ، وظيفة الإبلاغ المالي للمحاسبة في إطار القوائم المالية المرحلية ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد ، .٢٠٠٧ .

رابعاً _الكتب الانكليزية

1- Beams, Floyd A. ,Anthony, Joseph H.,Clement,Robin P.,Lowensohn , Suzanne H.,"Advanced Accounting " ,prentice Hall Library of congress cataloging – in publication data ,9th, 2006 .

2- Beams, Floyd A. ,Anthony, Joseph H.,Clement,Robin P.,Lowensohn , Suzanne H.,"Advanced Accounting " ,prentice Hall Library of congress cataloging – in publication data ,10th, 2009 .
3- Kiso,Donald E.,weygandt,J.,Warfield Terry D. "Fundamentals of Intermediate Accounting "Unrated states of America ,2003.
4- Richard E.Baker ,Valdean C.Lembke,Thomas E.King, "Advanced financial Accounting" 7th ed. Library of congress cataloging – in publication data ,2007 .